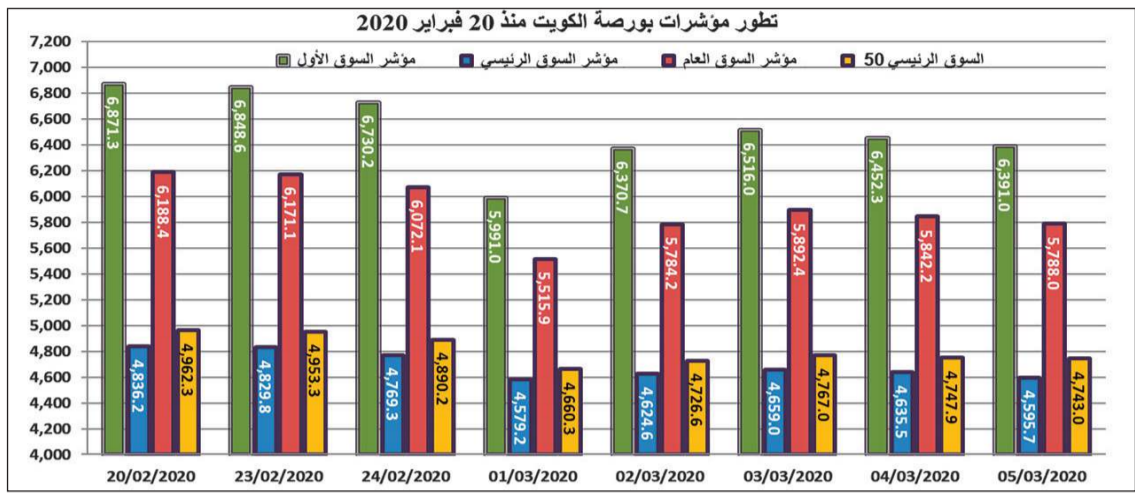


تقرير الشال

ما لم تحرك مبكراً في مشروعها التنموي

الكويت قد تدخل نفق المديونية المظلم

قال تقرير «الشال» الاقتصادي أن بورصة الكويت لم تشارك بورصات العالم الرئيسية العمل في الأسبوع المنتهي في 2020/02/28 سوى في يوم عمل واحد، وكانت في عطلة العيد الوطني وعيد التحرير ما تبقى من ذلك الأسبوع، لذلك كان من ضمن المتوقع انتقال الهلع إليها في أول يوم عمل والذي صادف يوم 2020/03/01. هلع كبير وغير مبرر في حجمه، كان من نتائجه خسارة مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق العام نحو 10٪ في أول يوم تداول بعد العطلة، ولكنه هلع من ضمن خواص الطبيعة البشرية. وأضاف التقرير أن تصرف إدارة بورصة الكويت كان استباقياً وصحيحاً عندما طوقت نظام «فاصل تداول المؤشر» الآلي عند مستويات خسائر مقدرة سلفاً، وهو نظام تطبقه 17 بورصة في العالم ومنها بورصة نيويورك. هو هلع غير مبرر لأن أسعار الأسهم في بورصة الكويت لم تجار ارتفاعاً مؤشراً البورصات الرئيسية ما بعد



التقنية والمخاوف البيئية، وستدخل البلد نفق المديونية المظلم أو استهلاك مدخرات عصر رواج سوق النفط ما لم تحرك مبكراً في مشروعها التنموي وتحسم أمرها حول مشروعها الإقتصادي، الأول يعزز الاعتماد على النفط، والأخر يدعو إلى التنوع بعيداً عنه، والمشروعان نائمان. أما المؤشر المؤسف الآخر فهو ما أظهرته تداعيات مواجهة المرض من هشاشة النسيج الإقتصادي والسياسي للبلد، فبدلاً من أن تؤدي الأزمة إلى تلاحم مكونات المجتمع تحت مظلة شمولية للوطن، أدت إلى تمزيقه في تراشق طائفي بغضب من طرفه. ونحن نجزم بان التاريخ لم يشهد نجاح أي مشروع تنمية وإصلاح لا يبني على شمولية المواطنية.

الكويت تبدأ خصخصة محطة الشعيبة الشمالية بتكلفة 1.2 مليار دولار

محمد عيسى

ذكرت مجلة ميد أن الكويت تخطط لتنفيذ برنامج ثلاثي المراحل لخصخصة محطة الشعيبة الشمالية لتوليد الكهرباء والمقدرة تكلفتها بنحو 1,26 مليار دولار. وعلمت المجلة أن الكويت قد أصدرت طلبات تقديم العروض للعقود الاستشارية والعقود المتعلقة بتقييم مشروع الخصخصة. وقد تم اختيار محطة كهرباء الشعيبة الشمالية التي كانت قد أنشئت خلال الفترة بين عامي 2010 و2012 وفقاً لنظام الهندسة والتوريد والبناء، كمشروع تجريبي رائد لتنفيذ برامج الخصخصة في البلاد، وفقاً للوثيقة التي أعلنت عليها «ميد». ويتكون برنامج الخصخصة المقترح من 3 مراحل، تغطي المرحلة الأولى منها تأسيس شركة مساهمة كويتية ستمتلك أصول المحطة، ويقوم المقاولون الذين سيقع عليهم الاختيار بتقييم الشركة وأصولها وصياغة اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه وسيتم إبرامها بين الشركة المساهمة الجديدة ووزارة الكهرباء والماء التي تمتلك المحطة في الوقت الحالي. أما المرحلة الثانية فتغطي طرح مناقصة أسهم الشركة المساهمة بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بإعادة التأهيل اللازمة لتحسين كفاءة المصنع. وتغطي المرحلة الثالثة والأخيرة نقل ملكية الأسهم إلى الموظفين والجمهور. وطبقاً للوثيقة التي أعلنت عليها المجلة، فمن المتوقع إنجاز المرحلة الأولى في غضون 14 شهراً، والمرحلة الثانية في 29 شهراً، أما المرحلة الثالثة فيستغرق إنجازها فترة 36 شهراً. وتبلغ 778 ميغاواط من الطاقة الصافية و45 مليون غالون إمبراطوري يومياً من المياه المحلاة. ولكن «ميد» قالت أن مدى توافر الطاقة الإنتاجية من الكهرباء في المحطة بين عامي 2015 و2017 بلغت نسبتته 74٪، فيما بلغت 780 بالنسبة لإنتاج المياه، وكلاهما يقل عن المعايير العالية لصناعة توليد الكهرباء وتحلية المياه. وانتهت ميد إلى القول أن فريقاً من شركتي ميتسوبي اليابانية وفيسبا التاليمبانياتي الإيطالية كان قد تولى تنفيذ عقد إنشاء المحطة في 2009.

90٪ من إيراداتها. فالنفط، فقد في الأسبوع المذكور نحو 13,3٪ من مستوى أسعاره، وبلغ فيه سعر برميل النفط الكويتي نحو 50,78 دولاراً، أي أدنى من سعر الموازنة التقديرية المتحفظ البالغ 55 دولاراً بنحو 7,7٪. وقد يعوض النفط بعض خسائره أسوة بالبورصات، ولكن سيستمر الضغط على الأسعار والإنتاج على المدى المتوسط إلى الطويل بسبب التطورات

النمو وسوق العمل، ضعيفة، بما يعنيه ذلك من أن هبوط الأسعار لا يهدد بانتقال الأزمة إلى مرحلتها الثانية أو مرحلتها الثالثة، وتأثيرها سيقصر على خسارة في ثروات الأفراد، وضغوط على ربحية الشركات والمؤسسات. ورأى التقرير أن الأزمة كشفت عن مؤشرين في غاية الأهمية والخطورة، ولو تمت قراءتهما بشكل صحيح والإفادة منهما، من الممكن أن

احتواء أزمة 2008، والواقع أن معظم الأسهم المحلية ما زالت تباع بخخص كبير على قيمها الذموية. وهو غير مبرر لأن هبوط أسعار الأسهم لا يهدد سلامة وملاءة القطاع المصرفي، بمعنى أنه من غير المحتمل أن يؤدي تصحيح كبير في أسعار الأصول المالية إلى عجز عن سداد قروض المصارف. وهو غير مبرر لأن علاقة الشركات المدرجة بأداء الإقتصاد الكلي من زاويتي

ارتفاع جاذبية الدينار مقابل الدولار

ارتفاع جاذبية الدينار مقابل الدولار



أشار تقرير «الشال» إلى أنه بتاريخ 2020/3/3، ويقار غير مبرمج وغير مسبوقة منذ أزمة العالم المالية في 2008، خفض البنك الفيدرالي (المركزي) الأمريكي سعر الفائدة الأساسي على الدولار بنصف النقطة المئوية، أو من 1,75٪ إلى 1,25٪. والفيدرالي الأمريكي هو البنك المركزي الرئيسي الوحيد الذي يملك بعض المرونة في تحريك أداة أسعار الفائدة، تليه الفائدة على الجنيه الاسترليني البالغة 0,75٪ ثم فائدة اليورو البالغة 0,75٪، بينما فائدة الين الياباني بالسالب أو -0,1٪. والأخير الذي أعلن عن عزمه الدعم لمواجهة أزمة «كورونا» لا يملك سوى ضخ المزيد من السيولة. وذكر التقرير أن البنوك المركزية فقدت دورها القيادي وصاحب التأثير الطافي الذي مارسه في مواجهة أزمة العالم المالية في 2008 لأن أدائها ومواردها شبه مستنزفة، ودورها بات ثانوياً ومسانداً ولكنه مؤثر في الجانب النفسي في الحد من خطورة الهلع. وقرار الفيدرالي الأمريكي لن يكون مؤثراً في بعده الإقتصادي، ولكنه يمثل دعماً مالياً للحد من تدهور أسعار الأصول حتى لا تتنقل الأزمة إلى القطاع المالي، إلى جانب الحفاظ السياسي. وأوضح التقرير أن بنك الكويت المركزي قرر بتاريخ 2020/3/4، تخفيض سعر الخصم على الدينار الكويتي بواقع ربع نقطة مئوية من 2,75٪ إلى 2,50٪. وكان آخر تخفيض لسعر الخصم على الدينار الكويتي تم في 2019/10/30، مع خفض قبل الحالي لسعر الفائدة الأساسي على الدولار الأمريكي وبربع النقطة المئوية ليصبح 2,75٪. ومع خفض الأخير على الدولار الأمريكي والدينار الكويتي، لا زال الهامش كبيراً ما بين سعر الفائدة الأساسي على الدولار الأمريكي وسعر الخصم على الدينار الكويتي بواقع 1,25٪ لصالح الدينار الكويتي، ذلك يعني أن بنك الكويت المركزي قد خالف سياسات الفيدرالي الأمريكي مرتين فقط من أصل 4 تخفيضات أخيرة. ورأى التقرير أن ذلك يعني ارتفاع جاذبية الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، ويعني منح مزيد من هامش المرونة لسعر الخصم على الدينار الكويتي لو رغب بنك الكويت المركزي في خفضه، ولكن علاقة خفض سعر الخصم ضعيفة بدعم النمو الإقتصادي المحلي، وضعيفة ولا حاجة لها لدعم سيولة الأصول المالية. وخفض سعر الفائدة الأساسي الأخير على الدولار الأمريكي، أو خفض «كورونا» استثنائي، ومن الصعب جدا التنبؤ بمسار حركة سعر الفائدة الأساسي في المستقبل لاعتماده على متغيرات لها علاقة بالقدرة أو عدم القدرة في السيطرة على انتشار المرض، لذلك يظل دوره مسانداً وداعماً في تأثيره النفسي.

أزمة «كورونا» الحالية أصغر بكثير، ولكنها حدثت في توقيت سيء، فيه إنهاك كبير لأدوات السياسة النقدية ومواردها، وفيها عجوزات مالية ضخمة مصاحبة لارتفاع قياسي لديون العالم السيادية والخاصة (255 تريليون دولار). وفيها أسعار أصول مالية مرتفعة ارتفاعاً قياسياً وممولة بقروض رخيصة، وفيها قيادات سياسية متناحرة حتى وقت قريب.

مبانى mabaneer

إعلان تذكيري

شركة المبانى - شركة مساهمة كويتية عامة دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة المبانى - شركة مساهمة كويتية عامة بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية لشركة المبانى - ش.م.ك (عامة)، والتي تقرر انعقادها يوم الاثنين الموافق 16 مارس 2020 م في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً بمقر مجمع الأنفويوز - بمنطقة الري - منطقة غراند بلازا - المرحلة الرابعة وذلك بهدف مناقشة البنود الواردة على جدولتي أعمال الجمعية العامة العادية، و الجمعية العامة غير العادية، وذلك على النحو التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير المحكمة والمكافآت وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية الختامية للجمعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها.
5. سماع تقرير المخالفات والجزاءات (إن وجدت) والصادرة من الجهات الرقابية المختصة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والرد عليه.
6. سماع تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والتعاملات التي سوف تتم مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية القادمة، والمصادقة عليهما.
7. مناقشة إقتراح مجلس الإدارة باقتطاع نسبة وقدرها 10% أي ما يعادل مبلغ وقدره 5,961,135 دينار كويتي من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 إلى حساب الإحتياطي الإيجابي.
8. مناقشة إقتراح مجلس الإدارة باقتطاع نسبة مئوية وقدرها 10% أي ما يعادل مبلغ وقدره 5,961,135 دينار كويتي من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 إلى حساب الإحتياطي الإختياري على أن يخصص لمواجهة أية أخطار أو أزمات محتملة قد تواجه الشركة في السنوات المالية القادمة.
9. مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بتحويل كامل رصيد إحتياطي أسهم الخزينة البالغ قدره 6,277,980 دينار كويتي كما بتاريخ 31 ديسمبر 2019 إلى حساب الإحتياطي الإختياري.
10. مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بنسبة مئوية وقدرها 14% من إجمالي رأس مال الشركة بعد إستبعاد أسهم الخزينة أي بواقع 14 فلس كويتي لكل سهم بإجمالي مبلغ وقدره 14,595,580.636 دينار كويتي (فقط مبلغ وأربعة عشر مليون وخمسمائة وخمسة وتسعون ألف وخمسمائة وثمانون دينار كويتي وستة وثلاثون فلس لا غير).
11. مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على السادة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ يوم الإستحقاق بنسبة مئوية وقدرها 6% من إجمالي رأس مال الشركة بواقع 6 سهم لكل (100) سهم بما يعادل أسهم عددها 62,552,488 سهم (إثنان وستون مليون وخمسمائة وإثنان وخمسون ألف وأربعمائة وثمانية وثمانون سهم لا غير) بقيمة إسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد بإجمالي مبلغ وقدره 6,255,248.800 دينار كويتي (ستة مليون ومائتان وخمسة وخمسون ألف ومائتان وثمانية وأربعمائة دينار كويتي وثمانمائة فلس كويتي لا غير).
12. الموافقة على الجدول الزمني المتضمن تاريخ إستحقاق وتاريخ توزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على أن يكون تاريخ إستحقاق الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية خلال شهر من تاريخ إنقضاء الجمعية العامة، وتاريخ التوزيع خلال خمسة عشر يوم من تاريخ الإستحقاق، وتقوم مجلس الإدارة في تنفيذ قرار توزيع أسهم المنحة المجانية والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت، وتوضيحه في تعديل الجدول الزمني لتاريخ الإستحقاق والتوزيع وفقاً للقرارات واللوائح الصادرة بهذا الشأن، وذلك في حالة التأخير في إجراءات شهر قرارات الجمعية العامة.
13. مناقشة إقتراح مجلس الإدارة باعتماد مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بإجمالي مبلغ وقدره 550,000 دينار كويتي (فقط خمسمائة وخمسون ألف دينار كويتي).
14. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز نسبة وقدرها 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لأحكام المواد الواردة بالقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحة التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما.
15. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة، وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بجميع تصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
16. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات للشركة عن السنة المالية التي سوف تنتهي في 31 ديسمبر 2020 وذلك من ضمن القائمة المعتمدة لمراقبي حسابات هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التقيد الإلزامي لمراقبي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.

1. مناقشة توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة من مبلغ وقدره 104,254,147.400 دينار كويتي (مائة وأربعة مليون ومائتان وأربعة وخمسون ألف ومائة وسبعة وأربعون دينار كويتي وأربعمائة فلس كويتي لا غير). إلى مبلغ وقدره 110,509,396.200 دينار كويتي (مائة وعشرة مليون وخمسمائة وتسعة ألف وثلاثمائة وستة وتسعون دينار كويتي ومائتي فلس كويتي لا غير).
 2. بزيادة وقدرها/ (إثنان وستون مليون وخمسمائة وإثنان وخمسون ألف ومائتان وثمانية وأربعون دينار كويتي وثمانمائة فلس كويتي لا غير). وذلك عن طريق أسهم المنحة بسجلات الشركة بتاريخ يوم الإستحقاق بقيمة إسمية قدرها/ 100 فلس كويتي للسهم الواحد، وتقوم مجلس الإدارة في تنفيذ هذا القرار والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت.
 3. تعديل نص المادة رقم (5) من النظام الأساسي، والمادة رقم (6) من عقد التأسيس والمتعلقين برأس مال الشركة ليصبح بيانها على النحو التالي:
- نص المادة قبل التعديل:
- حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 110,509,396.200 دينار كويتي (مائة وعشرة مليون وخمسمائة وتسعة ألف وثلاثمائة وستة وتسعون دينار كويتي ومائتي فلس كويتي لا غير) موزعة على/ 1,105,093,962 أسهماً (مليار ومائة وخمسة مليون وثلاثة وتسعون ألف وتسعمائة وإثنان وستون سهماً) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم وعليه نود من السادة المساهمين أو من يمثلهم قانونياً والذين لديهم الرغبة بحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية كما هو محدد بالزمان والمكان الموضحان أعلاه مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية بصفتها وكالة المقاصة القائمة بحفظ سجل المساهمين الخاص بالشركة، وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحاً إلى الساعة 1:30 ظهراً تليفوناً - 22464579 والتكائن مقرها بمنطقة شرق - شارع الخليج العربي - بجوار المستشفى الأميري برج أحمد السور الخامس وذلك لإستلام الآتي:
1. صورة من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
 2. صورة من جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية
 3. صورة من تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
 4. نسخة من البيانات المالية الختامية للجمعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
 5. أصل إستمارة التوكيل وبمطابقة حضور اجتماعي الجمعية العامة.

ملاحظة:

في حالة عدم إكمال التصاب القانوني اللازم توفره لصحة إنقضاء اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية فإن الاجتماع الذي لم يتم توفر التصاب القانوني لصحة إنقضاء سوف يتم تأجيله إلى يوم الاثنين الموافق 23 مارس 2020 في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً بذات المكان السابق تحديده ولتناقشة ذات البنود الواردة على جدولتي الأعمال السابق عرضهما.

والله ولي التوفيق....

مجلس الإدارة